



حزب الاستقلال

# الخطوط العريضة للجهوية المتقدمة

في منظور حزب الاستقلال

الرباط، في 16 صفر 1431 الموافق لفتح فبراير 2010



## حزب الاستقلال

في إطار التحولات والتراكمات السياسية والديمقراطية التي تشهدها بلادنا والتي تتجه بثبات نحو ترسيخ وتعزيز دولة الحق والقانون،  
واستكمالاً لبناء الصرح الديمقراطي والمؤسساتي لبلادنا ،  
وبهدف دعم اللامركزية كاختيار ديمقراطي يبنى على المشاركة الواسعة للمواطنين في اتخاذ القرار عبر المؤسسات التمثيلية،  
وبهدف الاستجابة للحاجيات الضرورية في إقرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.  
وانسجاماً مع عمق وفلسفة الجهوية كما أكد عليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية يوم 3 يناير 2010، حيث أعلن جلالتة عن "انطلاقة الورش الهيكلي الكبير لمشروع الجهوية الموسعة"، والذي أرادته حفظه الله "أن يكون تحولاً نوعياً في أنماط الحكامة الترابية وانبثاقاً لدينامية جديدة للإصلاح المؤسسي العميق، والنابع من إشراك كل القوى الحية للأمة في بلورته".

واستحضارا كذلك لتوجيهات جلالة الملك الرامية إلى الاجتهاد في إيجاد نموذج مغربي- مغربي نابغ من خصوصيات بلدنا، وفي صدارتها انفراد الملكية المغربية بكونها من أعرق الملكيات في العالم. فقد ظلت على مر العصور ضامنة لوحدة الأمة ومجسدة للتلاحم بكافة فئات الشعب والوقوف الميداني على أحواله في كل المناطق".

وإسهاما في بلورة هذا المشروع الديمقراطي التنموي الهام ، يعتبر حزب الاستقلال أن النموذج الجهوي المغربي الذي يتعين أن ننشد إرساءه لابد وأن يتأسس اعتمادا على مقدسات الأمة وثوابتها المتمثلة في الدين الإسلامي، وإمارة المؤمنين، والتحام الأمة، ووحدة الوطن ترابا وشعبا.

ويرى حزب الاستقلال أن مشروع الهوية الموسعة ينبغي أن يحافظ على الهوية الوطنية والإنسية المغربية بمختلف روافدها الإسلامية والعربية والأمازيغية والإفريقية والمتوسطة، وأن يعكس التعددية والغنى الثقافي والبعد التنموي الخلاق، وأن يجعل من الخصوصية مصدر ثراء للوطن، لأن الذاتية الإقليمية، كما يقول الزعيم علال الفاسي في كتابه النقد الذاتي، "لا تدل على حب الاستقلال المحلي أو القبلي، وإنما تدل على لامركزية جهوية، أو بتعبير أصح على شوق للاحتفاظ بالخصوصية المحلية في دائرة الاستقلال القومي العام".

ويؤكد حزب الاستقلال، المتشبه بمبادئ التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، أن مشروع الهوية المتقدمة يجب أن يبنى على مبدأي المساواة والتضامن كقيمتين أساسيتين قمينتين بتعزيز وتوطيد التماسك الاجتماعي والتضامن المجالي، وتقوية الشعور بالانتماء

إلى الأمة، من أجل بناء مجتمع يقوم على العدل والتوازن، يضمن لكل مواطن الحق في الاستفادة من ثمار التنمية ومن العيش الكريم.

ومن هذا المنطلق فإن حزب الاستقلال، وهو يستحضر تشبثه بجميع هاته الثوابت والمبادئ، ليؤكد على أن مشروع الهوية الموسعة، يتعين أن يستثمر كل التراكمات الإيجابية التي حققتها بلادنا في مجال الديمقراطية المحلية، وأن يتجاوز أيضا كل الاختلالات التي أفرزتها الممارسة، وذلك باعتماد نظام جديد للهوية، بمحتوى ديمقراطي أعمق، ووفق هندسة ترابية ومجالية جديدة، وبترسخ مضمون اقتصادي واجتماعي وثقافي يبني على سياسة القرب، ويستجيب لحاجيات الجهات ومتطلباتها في تحقيق تنمية جهوية مندمجة، شاملة ومستدامة.

إن الجهة في نظرنا لا يمكن أن تقوم بالدور التنموي المطلوب إلا إذا تم الارتقاء بها من مجرد جماعة محلية إلى مستوى ترابي أسمى، وذلك في إطار يعزز الوحدة الوطنية ويعمق الاندماج الجهوي والاجتماعي، ويحفظ التراث والخصوصيات الثقافية للجهة، ويتيح الفرص أمام مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام الجهوي والمساهمة في التنمية المندمجة.

والجهة في نظرنا ينبغي أن تضطلع أيضا بمهام التنمية المستدامة مع ما يتطلبه ذلك من الحرص على بلورة إستراتيجية جهوية بيئية للمحافظة على الثروات الطبيعية والمساهمة في الحد من التدهور البيئي ومن الانبعاثات الغازية، وإدماج المقاربة البيئية في البرامج الاستثمارية.

ويؤكد حزب الاستقلال على تبني الجهوية الموسعة كألية أساسية لإصلاح حكمة الدولة، وتقوية الديمقراطية المحلية، وذلك لتجنب كل الاختلالات المرتبطة بتدبير المجال. ويلح الحزب في هذا الشأن على أهمية تعبئة الإمكان البشري والمادي الجهوي للمساهمة في إنجاح هذا المشروع الديمقراطي والتنموي الهام، مع ما يعني ذلك من ضرورة تأهيل النخب الجهوية القادرة على التنزيل الجيد لهذا المشروع.

كما يؤكد الحزب كذلك على أهمية المشاركة الديمقراطية للهياكل الجهوية في اتخاذ القرار الجهوي الذي يجب أن يتسم بالطابع الجهوي الخصوصي دون المساس طبعا بالمصالح الوطنية الإجمالية.

إن مشروع الجهوية المتقدمة يتطلب إعادة صياغة علاقة الدولة بالجهة على ضوء الأدوار الجديدة لكل منهما، وذلك بنقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهة بالموازاة مع تحويل الموارد المادية والبشرية الكافية لذلك، وعلى نحو يضمن الاستقلالية في التدبير المالي والإداري للجهة، ويجعل من هذه الأخيرة قطبا تنمويا حقيقيا وشريكا أساسيا للدولة. وعلى مستوى التقسيم الجهوي ينبغي اعتماد منظور جديد للحكمة الترابية، يراعي التكامل والتوازن بين الجهات على مختلف المستويات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .

وفي هذا السياق يرى حزب الاستقلال ضرورة مواكبة مشروع الجهوية الموسعة ، بإصلاح عميق للتركيز الإداري، إذ لا يمكن تصور جهوية ناجعة بدون سياسة فاعلة

للاتركيز الإداري قوامها دعم وتقوية البنيات الإدارية اللامركزية وتفويض صلاحيات واسعة لها من الإدارات المركزية عبر اعتماد آلية التعاقد.

### الأسس والتوجهات الكبرى للجهوية الموسعة

نعتبر في حزب الاستقلال، وانطلاقا من التراكمات التي حققها المغرب في إطار اللامركزية، واستحضارا للاختلالات التي أفرزتها الممارسة من خلال المجالس الجهوية المنتخبة، فإن المشروع الجديد للجهوية لا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه مشروع للإصلاح بقدر ما هو مشروع يؤسس للحظة تاريخية مفصلية في الحياة السياسية والديمقراطية ببلادنا. ولكي يكون كذلك لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأهداف التالية :

- تقوية مشروعية الجهة في إطار بنية الدولة، عبر إقرار الاقتراع العام المباشر لانتخاب المجالس الجهوية، بما يضمن تقوية الجهة ويعزز من مصداقيتها ومن مكانتها ووضعيتها القانونية والسياسية ضمن الهندسة الجديدة لمؤسسات الدولة.

- ضمان سمو الجهة بالارتقاء بها من مجرد جماعة محلية إلى وحدة ترابية أسمى تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وباختصاصات واسعة تفريرية وتنفيذية، بما لا يتعارض مع المقومات الأساسية للدولة.

- جعل الجهة قطبا اقتصاديا واجتماعيا تنافسيا، وقاطرة للتنمية المندمجة الشاملة والمستدامة، حيث نعتبر أن أحد الأدوار الأساسية للجهة هي النهوض بالاستثمار وخلق فرص الشغل وتعزيز وتقوية التماسك والاندماج الاجتماعي والمجالي.

- تثمين الإمكان البشري والطبيعي والاقتصادي والثقافي الجهوي وإبراز الخصوصيات الجهوية في إطار الوحدة الوطنية، وتعزيز التوازن بين مختلف جهات المملكة، وتقوية الاندماج بين مؤهلاتها ومكوناتها، وتوزيع منافع النمو بين الجهات على أساس التضامن والتكامل فيما بينها ، وذلك في إطار رؤية استراتيجية ترابية تنموية ومتضامنة.
- إعطاء صلاحيات واسعة للجهات بنقل الدولة لبعض اختصاصاتها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية إلى الجهات، ومدّها بالإمكانات اللازمة الكفيلة باضطلاعها بأدوارها الجديدة.

### هيكل الجهة

نقترح في حزب الاستقلال أن تتوفر الجهة على مجلس تمثيلي، وعلى جهاز تنفيذي، ووكالة جهوية للتنمية المستدامة، ومجلس اقتصادي واجتماعي جهوي، وذلك في إطار منظور يرسخ الديمقراطية المحلية ويقوي اللامركزية، وفق توازن للسلط، ومقاربة تكاملية للوظائف والأهداف.

### المجلس التمثيلي الجهوي :

ينبغي أن يتمتع المجلس التمثيلي الجهوي باختصاصات تقريرية واسعة، وذلك بأن يعود إليه حق البت في الاختيارات الكبرى للجهة وفي كل القضايا المرتبطة بالتدبير الجهوي، وأن يمارس في نفس الوقت الرقابة على عمل الجهاز التنفيذي الجهوي.

- ويتكون المجلس التمثيلي الجهوي من جميع الأعضاء الذين يتم انتخابهم بالاقتراع العام المباشر. ويراعى في انتخاب أعضائه التمثيلية الترابية للجهة وتمثيلية المرأة.
- ويضم المجلس لجانا دائمة متخصصة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، كما يمكنه أن يحدث لجانا موضوعاتية مؤقتة.
- يناقش ويصوت على مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للجهة، والتصميم الجهوي لإعداد التراب، وذلك وفقا للتوجهات والأهداف المعتمدة على الصعيد الوطني.
- يناقش ويصوت على مشروع برنامج عمل جهوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
- يناقش ويصوت على مشروع الميزانية العامة للجهة مع تحديد الرسوم والأتاوى ومختلف الحقوق المحصلة لفائدة الجهة، ومراقبة صرف الاعتمادات المالية.
- يوجه أسئلة إلى الجهاز التنفيذي الجهوي حول أدائه في تدبير الشأن العام الجهوي.
- يصادق على اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الدولة، ومع الجهات، ومع الفاعلين في الجهة، ومع الهيئات المماثلة في دول أخرى.
- يصادق على مساهمة الجهة في مقاولات الاقتصاد المختلط ذات الفائدة الجهوية أو المشتركة بين الجهات.



## الجهاز التنفيذي الجهوي :

وهو الهيئة التنفيذية للجهة، وينبغي أن يتمتع باختصاصات واسعة وباستقلال مالي وإداري.

- يُنتخب رئيس الجهاز التنفيذي الجهوي بالاقتراع السري المباشر من بين أعضاء المجلس التمثيلي، انطلاقاً من برنامج يقترحه، وذلك حتى يُفسح المجال للتنافس السياسي على أساس البرامج المقدمة خلال الحملة الانتخابية.

- ينتخب أعضاء الجهاز التنفيذي بواسطة لائحة يتقدم بها الرئيس.

- يعتبر الرئيس وأعضاء الجهاز التنفيذي الجهوي مسؤولون أمام المجلس التمثيلي الجهوي.

- ونظراً لما للجهة من رهانات اقتصادية واجتماعية تتطلب الحضور اليومي لرئيس الجهاز التنفيذي، فمن الضروري التأكيد على منع الجمع بين رئاسة الجهاز التنفيذي وبين مناصب ومسؤوليات أخرى في تسيير الشأن الجهوي والمحلي .

- يتولى أعضاء الجهاز التنفيذي الجهوي مباشرة المهام الموكولة إليهم حسب الاختصاصات المخولة للجهاز التنفيذي.

- يمثل الرئيس الجهة أمام القضاء ولدى باقي السلطات والإدارات العمومية والمنظمات والمؤسسات الجهوية والوطنية والدولية.

- يقوم المجلس التنفيذي الجهوي بإعداد وتنفيذ برنامج عمل جهوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وفي هذا الإطار ينبغي توضيح وتدقيق الصلاحيات المخولة لهيكل الجهة مقارنة مع اختصاصات الجماعات المحلية، لتحديد المسؤوليات وتفاذي التداخل وتنازع الاختصاصات بين الجهة وباقي الجماعات المحلية، مع الحرص على ضمان التكامل الوظيفي بين جميع هذه الهيئات.

- يقوم المجلس بتطوير الاستثمارات وتشجيع المقاولات وإنعاش التشغيل.
- يساهم في التخطيط وإعداد التراب والتعمير الجهوي، والمحافظة على البيئة.
- يتولى النهوض بالقطاعات الاجتماعية على صعيد الجهة، خاصة ما يتعلق بالتعليم والصحة والسكن والثقافة والرياضة.

- يشرف على التكوين المهني وملاءمته مع المؤهلات الطبيعية والاقتصادية للجهة.
- ويتولى تحقيق التنمية البشرية، ومحاربة الفقر من خلال تقوية آليات التضامن والدعم الاجتماعي.

- ويرى حزب الاستقلال ضرورة مراعاة البعد الاستراتيجي لبعض القطاعات مثل الماء والتعليم، وذلك نظرا لارتباطهما بالصلاحيات الحصرية للدولة فيما يتعلق باستغلال وتدبير الموارد الطبيعية الوطنية، والحفاظ على المقومات المشتركة للشخصية المغربية.

#### المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجهوي:

- وهو هيئة استشارية وإطار للحوار وتبادل الرأي بين مختلف الفاعلين الجهويين، ويضم في عضويته ممثلي الغرف المهنية والجماعات المحلية والمأجورين وجمعيات

المجتمع المدني ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وفعاليات من النخب الجهوية، ويبيدي رأيه في القضايا الجهوية المعروضة عليه من قبل المجلس التمثيلي الجهوي أو من الجهاز التنفيذي الجهوي، كما يمكنه أن يقوم بإعداد دراسة أو بحث في موضوع معين يرتبط بمهام الجهة وصلاحياتها، وبتقديم اقتراحات حول قضايا الجهة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

### الوكالة الجهوية للتنمية المستدامة:

تؤسس في كل جهة وكالة للتنمية المستدامة، وهي أداة موضوعة رهن إشارة الجهاز التنفيذي الجهوي، للتحفيز على إبرام شراكات مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وللسعي إلى بلوغ الالتقائية في تنفيذ مختلف البرامج التنموية بالجهة، وذلك بغاية تحقيق تنمية جهوية مندمجة ومستدامة.

ولهذه الغاية يمكن للوكالة أن تقوم ب:

- تطوير الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة؛
- تحفيز الاستثمار وتدعيم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- إنعاش التشغيل والأنشطة المدرة للدخل؛
- الحفاظ على البيئة وجودة الهواء والسهر على المحميات الطبيعية الجهوية؛
- العمل على تحسين الجاذبية الاقتصادية للجهة والقيام باليقظة الاستراتيجية.

## علاقة الدولة بالجهة

على ضوء الأدوار والوظائف الجديدة للجهة، يرى حزب الاستقلال ضرورة إعادة صياغة علاقة الدولة بالجهة، وفق منظور جديد يجعل من الجهة قطبا اقتصاديا للتنمية المندمجة ورافعة للتنمية البشرية والرقي الاجتماعي، ويحفظ للدولة مجال تدخلها الاستراتيجي .

ومن أجل ذلك يقترح الحزب ما يلي :

- نقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهات، وعلى قدم المساواة، وذلك فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية البشرية والمحافظة على البيئة، مع تحويل الاعتمادات المالية الكافية والموارد البشرية اللازمة للاضطلاع بالاختصاصات المنقولة إليها؛

- إبرام برامج تعاقدية بين الدولة والجهات وفق مقاربة تركز على النتائج، وذلك من أجل ترجمة وتقوية العمق الجهوي والمجالي في المخططات التنموية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية؛

- ممارسة المراقبة البعدية على عمل هياكل الجهة، وأن تكون هذه المراقبة على المشروعية وليس على الملاءمة؛

- مراعاة الانسجام والالتقائية بين المخططات الجهوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاختيارات الكبرى للدولة، وما تنجزه من إصلاحات هيكلية، وما تعتمد من استراتيجيات وطنية؛

- دعم اللاتركيز الإداري بإعطاء صلاحيات تقريرية أكبر، على الصعيد الجهوي، للمصالح الخارجية تحت إشراف الوالي الذي يعتبر المسؤول عن تفعيل السياسات العمومية، وعن المراقبة البعدية، وعن تتبع وتقييم إنجاز البرامج التعاقدية بين الدولة والجهة.

### مصادر تمويل الجهة:

من أجل تحقيق وإنجاز برامجها التنموية تحتاج الجهة إلى الموارد المالية اللازمة لذلك. ويؤكد حزب الاستقلال في هذا الصدد على ضرورة اعتماد الميزانية الجهوية، ولو في مرحلة أولى، على الميزانية العامة للدولة كمصدر أساسي للتمويل، بالإضافة إلى الموارد المالية الذاتية للجهة.

ويقترح الحزب في هذا الإطار:

- تخصيص جزء من الميزانية العامة للجهات وذلك لتتمكن من الاضطلاع بالصلاحيات المنقولة إليها من الدولة.

- تخصيص نسب من الضرائب العامة لفائدة الجهات.

- منح كل جهة الحق في إحداث رسوم وأتاوى خاصة بها تتحدد بحسب إمكانياتها الطبيعية والاقتصادية والمالية..

- تمكين الجهة من الحق في اللجوء إلى الاقتراض، ومن الاستفادة من تمويل صندوق التضامن بين الجهات، وكذا من إبرام الشراكة والتعاقد في إطار التعاون الدولي اللامركزي.

## التقسيم الجهوي:

يعتبر التقسيم الجهوي إحدى أهم المداخل الأساسية لنجاح الجهوية المتقدمة. فالرهانات التنموية الجهوية ترتبط بشكل كبير بمدى الحكامة الترايبية المعتمدة في التقسيم، ومدى عقلنة تدبير توزيع الموارد الجهوية بشكل عادل ومنصف يتيح إمكانيات تحقيق الإقلاع الاقتصادي والرقى الاجتماعي وصون البيئة والمحافظة عليها في نطاق تنمية مندمجة، شاملة ومستدامة.

لذلك يرى حزب الاستقلال ما يلي :

- ضرورة إعادة النظر في التقسيم الجهوي بتقليص عدد الجهات، وعلى النحو الذي يضمن التكامل بين مكونات الوحدات الترايبية المنتمية لنفس الجهة، ويسمح بعقلنة تدبير الموارد الجهوية وتوطيد أواصر الانسجام والاندماج المنشود.

- اعتماد تقسيم عادل يتوخى توزيع الثروات الوطنية بشكل منصف بين الجهات، وبما يحقق التوازن فيما بينها.

- إقرار تقسيم جهوي جديد على أسس موضوعية تستحضر وحدة الأمة، وتراعي التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين مكوناتها، وتوفير شروط التنمية المستدامة.

- الارتكاز على مبدأ التنوع المجالي في التقسيم الجهوي، بحيث يتعين أن تضم كل جهة على حدة نصيبها من السهل والجبل والموارد المائية والمنفذ البحري والمؤهلات الطبيعية والبيئية، وذلك من أجل ضمان استفادة مكونات كل جهة من خيرات الموارد الطبيعية لتلك الجهة. ويمكن الارتكاز، في هذا الإطار، على خريطة للأحواض المائية.

- ضرورة مراعاة المعطيات الديموغرافية والمؤهلات السوسيو-اقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار إبراز أقطاب تنمية على مستوى كل جهة.

### التدابير المواكبة:

لضمان نجاح الجهوية الموسعة ، ينبغي إعداد الإطار القانوني والتنظيمي الملائم، ومواكبة الجهوية بإصلاحات عميقة تروم تقوية اللاتركيز الإداري، ودعم المالية الجهوية.

وفي هذا الإطار يقترح حزب الاستقلال ما يلي:

- إقرار قانون جديد يتعلق بالتنظيم الجهوي.
- مراجعة المدونة العامة للضرائب وباقي النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة.
- مراجعة القانون التنظيمي للمالية.
- وضع قانون للمالية الجهوية.
- إحداث صندوق للتضامن بين الجهات.
- وضع ميثاق جديد للتركيز الإداري.
- وضع قانون تنظيمي للحد من الجمع بين الانتدابات الانتخابية.
- المصادقة على المرسوم المتعلق بإعادة انتشار الموظفين.

وإجمالاً، فإن الجهوية المتقدمة التي نطمح إليها في حزب الاستقلال تعتبر مستوى ترابيا أسمى في تقوية اللامركزية وتعزيز صرح المؤسسات الديمقراطية ببلادنا، وبما يجعل من الجهة قطبا تنافسيا اقتصاديا واجتماعيا وقاطرة للتنمية المندمجة المستدامة، مع ما يعني ذلك من تمتيع كل جهة بالاستقلال الإداري والمالي الفعلي، وبنفس الاختصاصات الواسعة، التقريرية والتنفيذية، بما لا يتعارض مع مقومات وحدة الدولة.

وفيما يخص وضع تقسيم جهوي جديد يؤكد حزب الاستقلال على ضرورة إقرار حكمة ترابية تستحضر وحدة الأمة وترتكز على التنوع المجالي والثقافي داخل الجهة الواحدة، والتكامل والتضامن بين الجهات. في إطار رؤية إستراتيجية ترابية تنموية تتجه نحو المستقبل، وتساهم في تقوية قدرات المغرب على رفع تحديات القرن الواحد والعشرين.

ولتحقيق التنمية الشاملة لجميع جهات المملكة، لا بد وأن نستحضر، كما أكد الزعيم علال الفاسي في كتابه النقد الذاتي: "جميع أجزاء البلاد وعناصر الأمة، وننظر إلى وطننا ككل لا يقبل التصور إلا كاملا، وإلى النفع كخير لا يمكن تحقيقه إلا شاملا..."